مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

# منطق القوة العظمى المهيمنة: لماذا يعجز خصوم أمريكا عن مجاراة نسقها في ممارسة القوة بلا قيود؟


د. عبد الرزاق غراف

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

في مقارنة بين ما يشهده النظام الدولي من احداث في الوقت الراهن كانت وما زالت القوى الكبرى أطرافا مباشرة فيها، بداية بحرب روسيا في أوكرانيا المستمرة منذ فبراير ٢٠٢٢ مرورا بالتدخل الأمريكي في فنزويلا بداية السنة الجديدة وقبلها الجولة الأولى من حرب الاثني عشر يوما ثم الجولة الثانية من الحرب الامريكية – الاسرائيلية الراهنة على ايران، يتضح جلّيا من كل هذا أن الثابت هو حجم ما هو متاح للولايات المتحدة الامريكية من فرص لممارسة القوة بلا قيود عكس ما ينجر من تكاليف على خصومها في حال سلوك هذا المسار، وهو امر بحاجة الى تحليل وتفسير لمعرفة أسباب هذا الوضع الاستثنائي الذي تتمتع به القوة الامريكية كقوة عظمى مهيمنة.

فمنذ تبوئها لموقع الوريث للإمبراطورية البريطانية العظمى بشكل رسمي بُعيد الحرب العالمية الثانية، وانفرادها بزعامة العالم اللبرالي الحر توازيا مع هيمنتها على النظام الدولي مناصفة نسبيا مع السوفيات ثم انفرادا بذلك بعد نهاية الحرب الباردة؛ طوال ذلك مارست الولايات المتحدة على نحو غير مسبوق دور القوة العظمى المهيمنة في النظام الدولي الممتلكة لهامش غير متناظر من حدود ممارسة القوة بلا قيود مقارنة بخصومها ومنافسيها، وبمعايير الجيوبولتيكيا لم يُتح هذا الموقع لأي نموذج امبراطوري سابق منذ عصر اباطرة روما الذين أرسوا حدود هيمنتهم لقرون على جلّ الفضاء الجيو سياسي للعالم القديم الذي كان البحر الأبيض المتوسط محوره الرئيسي؛ وهو ما يطرح سؤالا جوهريا: **لماذا يعجز خصوم أمريكا عن مجاراة نسقها في ممارسة القوة بلا قيود؟** إشكال يقودنا لحتمية البحث في روافد هذا الواقع غير المتناظر ومسبباته.

طوال النصف الثاني من القرن العشرين ولغاية اليوم مارست الولايات المتحدة على نحو غير مسبوق ممارسة القوة بدون قيود وان كان ذلك بمستويات متباينة نسبيا حسب ظروف كل مرحلة، رغم كل النكسات التي لحقت بها بداية بفيتنام وقبلها بشكل نسبي في شبه الجزيرة الكورية وليس نهاية بالعراق وأفغانستان، ليبقى الثابت بين جميع هذه الاحداث أنه وكلما سارعت الولايات المتحدة الى ممارسة القوة غير المقيدة خارج القواعد التي صنعتها هي ذاتها بعيد نهاية الحرب العالمية الثانية كالنظام والقانون الدوليين والمؤسسات الدولية وشبكة الحلفاء العابرة للقارات، كلما كانت التكاليف اكبر بكثير واحيانا خارج ما هو متوقع وما الحرب الراهنة على ايران إلا اكبر دليل على ذلك، والعكس صحيح.

> **مارست الولايات المتحدة على نحو غير مسبوق دور القوة العظمى المهيمنة المتمتعة بهامش غير متناظر من حدود ممارسة القوة بلا قيود مقارنة بخصومها**

## الجغرافيا السياسية والصعود الامريكي. أي تأثير؟

من منظور جيوبولتيكي لعبت الجغرافيا السياسية دورا حاسما في بناء القوة الامريكية وصناعة التفوق الأمريكي وحمايته لاحقا في وجه المنافسين وما زال ذلك قائم لغاية اليوم، فأمريكا التي تجد نفسها محمية بمحيطين؛ الهادي غربا والاطلسي شرقا؛ صنعت قوتها بمعزل عن عيون ومخاطر خصومها، في حين وعلى مر اكثر من قرنين سعت الولايات المتحدة الى صد كل المداخل الممكنة للتهديد شمالا من كندا عبر الاحتواء واللعب على تناقض الهوية الفرنكوفونية والأنجلوسكسونية للمجتمع الكندي، وجنوبا من المكسيك تارة عبر التوسع العسكري وآخره ضم كاليفورنيا وتارة أخرى عبر اتفاقيات مجحفة وثالثة عبر الاحتواء الاقتصادي وغيرها.

وان كان هناك تجاوزات لهذا المعطى الجيو سياسي فقد كانت تجاوزات استثنائية لم تحمل كبير التأثير على مسار بناء القوة الامريكية، حيث يبرز هجوم بيرل هاربر كأحد أكثر هذه الاستثناءات وضوحا في هذا السياق، عموما فإن هذا الوضع سمح للولايات المتحدة بعد تثبيت عزلتها الفيدرالية أولا ولاحقا عزل محيطها الإقليمي عن المنافسين بعد تبني مبدأ جيمس مونرو، سمح هذا الوضع بتفرغ الولايات المتحدة لبناء قوتها الداخلية دون كبير التكاليف الخارجية، وحتى ما ترتب من تكاليف لاحقة بعد دخول الولايات المتحدة للحربين العالميتين لم يكن إلا ترجمة للقوة الداخلية على المستوى الخارجي، على النحو الذي تعززت بموجبه المكاسب الامريكية اضعافا مضاعفة عما كان عليه الحال خلال العزلة، خاصة وأن مسار صعودها كقوة مهيمنة ارتبط ارتباطا وثيقا بما افرزته هذه الاحداث من نتائج، نتائج خلصت في أن الكل خرج مدمرا من هذه الاحداث منتصرا كان ام منهزما، في حين خرجت الولايات المتحدة منتصرة مهيمنة بخسائر طفيفة لا تكاد تذكر.

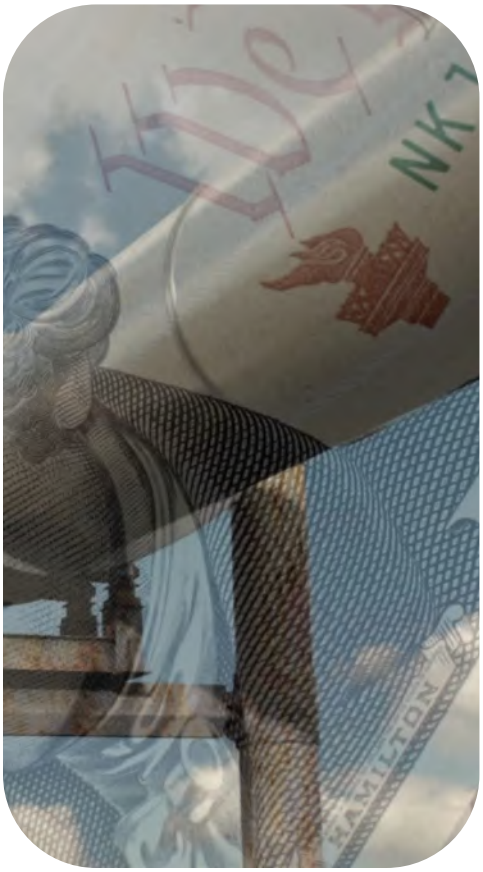

> لعبت الجغرافيا السياسية دورا حاسما في بناء القوة الامريكية وصناعة التفوق الأمريكي وحمايته لاحقا في وجه المنافسين

## البترو دولار – الممرات المائية – حسم التفوق في الدوائر الحيوية «محددات ثابتة في صلب استراتيجية الهيمنة الامريكية»:

في صلب الهيمنة الامريكية برز بشكل جلي حيوية البعدين الجيو اقتصادي والجيو سياسي في استراتيجية حماية الموقع الاستراتيجي المتفوق للولايات المتحدة، تجسّد الأول عمليا في قاعدة «البترو دولار» القائم على توحيد

استخدام الدولار في تجارة النفط واستثمارها لاحقا في الاصول والسندات الامريكية، حيث يشكل ذلك نموذجا للهيمنة الامريكية على التجارة الدولية عبر الدولار كمصدر آمن ومستقر، ورغم الضغوطات التي يتعرض لها «البترو دولار» من المنافسين وفي مقدمتهم الصين الطامحة لتقديم «البترو يوان» كبديل، إلا أن الواقع يثبت الى أن الدولار ليزال العملة الاحتياطية المفضلة بلا منافس حقيقي بحصة تناهز ٦٠% من اجمالي احتياطي العملات الأجنبية مقارنة بالمنافسين كاليورو والين واليوان والاسترليني، والثابت من هذا أن احتمالية فقدان الدولار لهيمنته على التجارة النفطية كعملة احتياط رئيسية هو امر مستبعد على المدى المنظور ما يعني ضمنيا استمرار امتلاك الولايات المتحدة لأحد أهم أدوات هيمنتها كقوة عظمى.

ويتجسّد البعد الثاني في الانتشار العسكري الامريكي على مشارف اهم الممرات المائية العالمية التي تشكل شرايين حياة للتجارة والاقتصاد العالميين، عبر قواعد عسكرية دائمة فوق اراضي الدول المشاطئة لهذه الممرات وهو ما يتجسد في باب المندب ومضيق هرمز وبنما، أو اقله عبر شراكات مع هذه الدول المشرفة على هذه الممرات على غرار السويس ومضيق جبل طارق، واذا ما اضفنا امتلاك الولايات المتحدة لأحد أوسع الانتشارات البحرية حول اهم الدوائر الحيوية كالبحر المتوسط والخليج العربي وبحر الصين والمحيطين الهادي والهندي، فضلا على حجم اسطولها البحري والجوي الذي يفوق ما يمتلكه الخصوم مجتمعين، وعلى رأسه حاملات الطائرات النووية التي تجوب المحيطات مجسّدة قوة الردع الأمريكي؛ فإن ذلك سيفضي في النهاية آليا الى توفير المزيد من سبل ترسيخ الهيمنة.

كلا البعدين السابقين يعكسان أحد أهم صور الهيمنة الامريكية وما يتطلبه تجاوز الخصوم، وهو حسم التفوق في الدوائر الحيوية وبخاصة فيما تعلق بمصادر الطاقة ومسارات التوريد، حيث لطالما راهنت الولايات المتحدة على هذا العامل لمنع الخصوم من احد أهم سبل امتلاك ذات ما تمتلكه هي من مقومات التنافس، ومثلما سعت قبل اشهر لتحقيق ذلك في فنزويلا عبر التضييق على واردات الصين من النفط الفنزويلي مثلما كان ذات الهدف حاضرا في قائمة اهداف حرب ايران الراهنة، والمبتغى النهائي والاشمل خنق الاقتصاد الصيني المتعاظم من روافد الحياة، وان كان ذلك ليس بالأمر المستجد بالنظر لعراقة هذا العامل في الاستراتيجية الامريكية، والممتد الى

> **يشكل "البترو دولار" القائم على توحيد استخدام الدولار في تجارة النفط واستثمارها لاحقا في الاصول والسندات الامريكية نموذجا رئيسيا للهيمنة الامريكية**

الدور الأمريكي في اسقاط مصدق في ايران خمسينات القرن الماضي واستمر ذلك كهدف استراتيجي في كل حروب الولايات المتحدة في المنطقة، والهدف كان ومزال وسيبقى حماية الموقع الأمريكي المتفوق في هذه الدوائر الحيوية لاستمرار الهيمنة الامريكية كقوة عظمى مهيمنة في العلاقات الدولية لا تضاهيها باقي القوى المنافسة.

في مقابل ذلك وفي الوقت الذي استعانت فيه الولايات المتحدة لتحقيق مبتغاها طوال ثمانية عقود ماضية على شبكة واسعة من التحالفات سواء العابرة للأطلسي أو ما سواها من شراكات استراتيجية، تحالفات وشراكات قائمة أساسا على المصالح المماثلة كتجاوز التحديات المشتركة، ما يعني ضمنيا تحقيق الكل لحدود معينة من المكاسب حتى لو لم تكن متناسبة، كون الحصة الأوفر من المكاسب كثيرا ما كانت من نصيب ركيزة هذه التحالفات وهي الولايات المتحدة، بما يعزز موقعها القوي ولكن بمكاسب للجميع، غير أن هذا المعطى بدأ في التغير في عصر الترامبية على النحو الذي بدت الولايات المتحدة تسير نحو كسر هذه المسلمات مدفوعة بالمزيد من الانعزالية، انعزالية ساوت بين الشريك والمنافس فيما تعلق بالقدرة والإرادة على إلحاق الأذى وهو ما سنأتي عليه لاحقا.

## ترجمة القوة الداخلية نحو السياسة الخارجية:

خلال عزلتها راكمت الولايات المتحدة قوتها الداخلية بمعزل عن عيون الخصوم، مستفيدة من مواردها المحلية الضخمة من كافة ما يحتاجها قطاعها الصناعي، وبخاصة بعد نهاية الحرب الاهلية الامريكية ونجاح الشمال الصناعي بقيادة ابراهام لينكولين في هزيمة الجنوب الانفصالي الأكثر ثراءً وموارداً، وهو ما زاوج بين متطلبات النهوض بعد الاستقرار السياسي الذي ساد بعد الحرب ونجاح الشمال في ترسيخ البنية المؤسساتية للاتحاد الفيدرالي الأصلي على كافة الولايات الامريكية، وقبلها ساهمت الانتصارات العسكرية على المكسيك في الغرب والجنوب في ضم كاليفورنيا الى الاتحاد وهي التي تفوق بثورتها وموارداها بعض المنافسين مجتمعين.

> **راكمت الولايات المتحدة قوتها الداخلية بمعزل عن عيون الخصوم، مستفيدة من مواردها المحلية الضخمة من كافة ما يحتاجها قطاعها الصناعي**

استمر هذا النمو الهائل الى بداية القرن العشرين دون ترجمة خارجية فعلية بإستثناء دائرة الطوق في الكاريبي بشكل مباشر، وبعض الاستثناءات في

القارة الامريكية الجنوبية بشكل غير مباشر، حيث شكلت قاعدة «العصا الغليظة» لـ «ثيودور روزفلت» بداية القرن الماضي مرجعية استراتيجية للسلوك الأمريكي ضمن حدوده الإقليمية، غير أن اندلاع الحرب العالمية الاولى حمل رياح التغيير طمعا في توسيع دائرة المكاسب بالنسبة للأمريكيين، الذين اختاروا اللحظة الفاصلة سنة قبل نهاية الحرب ليتدخلوا بشكل مباشر ضد ألمانيا وحلفائها، ومع نهاية الحرب تضاعفت أهمية الولايات المتحدة في التوازنات الدولية ومعها تضاعفت المكاسب الامريكية على كافة الأصعدة، فالولايات المتحدة خرجت بأكبر المكاسب وبدون خسائر تذكر، مهيمنة على قرابة ثلاث اربع الاحتياطي العالمي من الذهب ما عزّز من موقع الدولار في مواجهة القوى الأوروبية التقليدية الإسترليني البريطاني والفرنك الفرنسي، هذا الثنائي الذي ورغم انتصاره في الحرب الا أن تكاليف ذلك لا تقارن بتكاليف الولايات المتحدة، ما دفع للمزيد من التوسع الاستعماري عبر سياسات الانتداب في المشرق أملا في تعويض ما دُفع من تكاليف، توازيا مع تضاعف الثقل السياسي للولايات المتحدة التي أصبحت قبلة المؤسسات الدولية الجديدة بعد استضافتها لعصبة الأمم.

ورغم أن الكونجرس قد نجح في فرض نظام العزلة رغم الحضور القوي للرئيس وودرو ويلسون في مؤتمر السلام والتأسيس لنظام ما بعد الحرب العالمية الأولى وتوسع الثقل السياسي الأمريكي الخارجي، غير أن فترة ما بين الحربين والتي عادت خلالها الولايات المتحدة الى عزلتها المعهودة ورغم انها قد استغلت في اكمال بناء القوة المحلية، إلا أنه وفي نفس الوقت فتحت المجال أمام إعادة ترميم القوة الألمانية في أوروبا وحلفائها الايطاليين واليابانيين، في حين شكلت الحرب العالمية الثانية مرحلة مفصلية في تاريخ صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة، فقد نالت اكبر المكاسب في حين خرج منافسوها سواء المنهزمين او المنتصرين مدمرين، وعلى الرغم مما توفر للاتحاد السوفياتي من روافد قوة للمنافسة، إلا أن ذلك أدى وطوال عقود الحرب الباردة الى محاولة التضييق على الموقع الأمريكي المتفوق لا تجاوزه، ومع انكسار هذا التوازن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وُلد عصر الجموح الأمريكي الخارجي المستند للقوة المحلية من جهة وشبكة تحالفات عالمية تسند هذا الموقع من جهة أخرى.

**فتحت الولايات المتحدة المجال أمام إعادة ترميم القوة الألمانية في أوروبا وحلفائها الايطاليين واليابانيين، في حين شكلت الحرب العالمية الثانية مرحلة مفصلية في تاريخ صعود الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة**

فقد ترسّخ هذا النهج بشكل اكثر تطرفا بعد نهاية الحرب الباردة، حيث دخلت الولايات المتحدة عصر غرور الهيمنة القطبية الأحادية، تجسّد ذلك ضمنيا في حرب الخليج حيث مارست الولايات المتحدة القوة المدمرة على نطاق واسع في محاولة لإثبات عدم جدو منافستها، ورغم أن عقد التسعينات كان اكثر مرونة واقل تطرفا تحت حكم كلينتون في ضوء تصاعد الاعتماد على القوة المعيارية المرنة في السياسة الخارجية الامريكية، إلا أن احداث ١١ سبتمبر ضاعفت جموح استخدام القوة خلال غزو أفغانستان والعراق، والأخطر بشبكة اضعف من التحالفات ما سمح عمليا للصين وروسيا بالتمدد ضمن ما هو متاح من هامش المناورة الناجم عن الانشغال الأمريكي بحروب خارجية مكلفة، وضع لم تتمكن بعده جهود إدارة أوباما طوال عهدتين عبر محاولة إعادة العقلانية للسلوك الأمريكي من خلال إعادة تسويق الخطاب الليبرالي الخارجي وإصلاح ما يمكن إصلاحه، إلا في تحصيل الحدود الدنيا مما كانت ترغب فيه الولايات المتحدة.

## من الثنائية الى الأحادية الى التعدّدية غير المتكافئة «إعادة هندسة القطبية»:

نظريا تعبّر الهيمنة عن قدرة طرف معين على صياغة النظام بشكال انفرادي، وهي مرحلة تتجاوز مصاف التفوق الذي قد يحمل في ثناياه وجود عنصر منافس، فالولايات المتحدة وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظلّت بما تحتويه من روافد النفوذ متفوقة، غير أنه تفوق لم يرق إلا مصاف الهيمنة إلا بعد إزاحة الاتحاد السوفياتي كعنصر منافس من حلبة الصراع، والانتقال من الثنائية القطبية الى الأحادية، حيث استمر هذا الوضع لقرابة العقد ونصف العقد أين بلغ ذروته بعيد احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والغزو الأمريكي لأفغانستان سنة ٢٠٠١ والعراق سنة ٢٠٠٣ توالياً، في حين بدأت معالم تآكل هذا الوضع المهيمن منذ الازمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨مع تصاعد حتمية التنسيق مع الصين لتخفيف حدة تداعيات الازمة يومها على الاقتصاد العالمي، رغم صعوبة التكهن بحدود ترجمة الصين لهذه الحاجة الامريكية لها الى مكاسب جيو سياسية قريبة ومتوسطة المدى، مسار ما زال مستمرا لغاية اليوم رغم النكسات الامريكية المتتالية في كل من أفغانستان والعراق التي فرضت على الأمريكيين الانسحاب ضمن تفاهمات محدودة.

> **دخلت الولايات المتحدة عصر غرور الهيمنة القطبية الأحادية، تجسّد ذلك ضمنيا في حرب الخليج حيث مارست الولايات المتحدة القوة المدمرة على نطاق واسع في محاولة لإثبات عدم جدو منافستها**

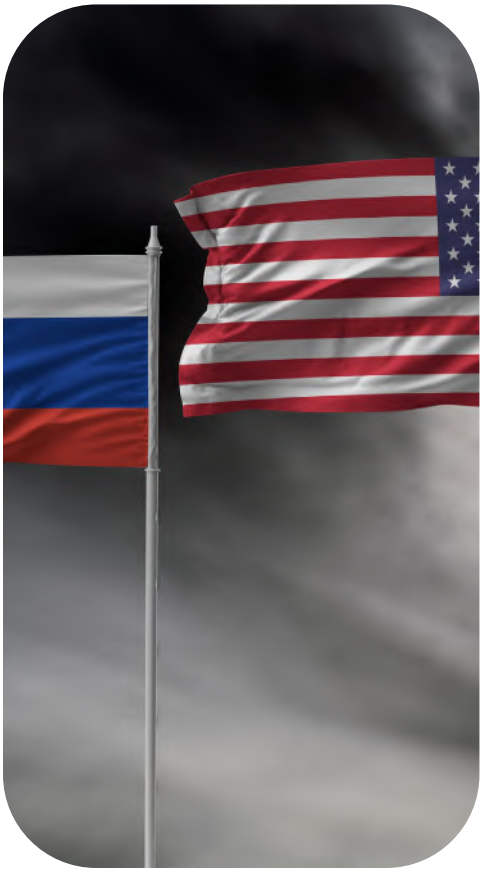

ضمنيا تمنح التعددية غير المتكافئة هامشا للمناورة امام الدول في علاقاتها مع القوى الكبرى، هامش مرتهن أساسا لتوفر البدائل الذي يتيح تقليل الاعتماد على القوة العظمى، فالصعود الصيني على سبيل المثل وفّر البديل لدى بعض الدول للتقليل من الاعتماد على الولايات المتحدة، ولكن السؤال هل يمكن اعتبار ذلك قاعدة ثابتة في موازين القوى للنظام الدولي الراهن؟ الحقيقة أنه من الصعب الجزم بذلك خاصة في ظل ما اثبتته الوقائع الجارية خلال الحرب الامريكية الإسرائيلية على ايران، حيث بقيت الصين وروسيا وهما شركاء ايران الاستراتيجيين في الظل وخلف الكواليس محجمتان على التدخل تارة ومفضلتان الدعم غير المنظور تارة أخرى، وفي كلتا الحالتين فإن ذلك قد يلحق الأذى بالولايات المتحدة ولكنه لا يفضي بالضرورة لتغيير مجرى الحروب، وتزداد فضاضة هذا الاحجام في الحالة الفنزويلية حيث مارست الولايات المتحدة منطق «الهيمنة غير الملّجمة» في اكثر صورها وضوحا تزامنا مع تبجح الخطاب الرسمي للإدارة الامريكية بذلك، في انفصال تاريخي مع ما أرسته سابقاتها طوال ثمانين سنة ماضية، وهو ما يشير لمحدودية المراهنة على تحول سريع من التعددية غير المتكافئة نحو نظيرتها المتكافئة أقله في المدى المنظور.

من جهة أخرى وكقوة عظمى مهيمنة مزجت بين مقومات القوى البرية والقوى البحرية العظمى، وهو ما لم تحصّله سابقاتها إلا فيما ندر، تمتلك الولايات المتحدة أوسع انتشار عسكري عابر للقارات، بقرابة ١٨٠ ألف جندي ينتشرون بشكل متفاوت ضمن الدوائر الحيوية للمصالح الامريكية من أوروبا مرورا بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى وصولا الى الشرق الأدنى، والهدف هو التواجد الدائم امام الممرات المائية ذات الأولوية القصوى للاقتصاد الدولي توازيا مع الهيمنة على موارد الطاقة وتأمين خطوط الامداد وسلاسل التوريد العالمي.

> **تمتلك الولايات المتحدة أوسع انتشار عسكري عابر للقارات، بقرابة ١٨٠ ألف جندي ينتشرون بشكل متفاوت ضمن الدوائر الحيوية للمصالح الامريكية من أوروبا مرورا بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى وصولا الى الشرق الأدنى**

هذا الوضع سمح للولايات المتحدة احتواء بل وتطويق خصومها ضمن حدود التماس الجغرافي الملاصق لهم، رغم كل محاولات الخصوم تجاوز نطاق الطوق المفروض عليهم، اين تجسّد ذلك ضمنيا في تمدّد الناتو طوال الثلاثين سنة الماضية لتضييق الخناق على روسيا ضمن مجالها الحيوي المتاخم لأمنها القومي المباشر غربا، ورغم النجاح الروسي الراهن في عرقلة انضمام أوكرانيا وسط حرب طاحنة لم تتبلور معالم تسويتها بعد، إلا أن

روسيا فشلت في سد ثغرات أخرى بعد انضمام فنلندا الدولة المجاورة فضلا عن انضمام دول أخرى كانت تتخذ مسار الحياد على غرار السويد لحلف الناتو؛ في حين انتقلت حدة التنافس الى دوائر اخرى تصاعدت أهميتها بالنظر لما هو متوقع فيها من احتياطات الطاقة والمعادن والكلام هنا على الدائرة القطبية التي يسعى الامريكيون الى مزاحمة الروس فيها.

ذات المنطق ينطبق على الاحتواء الأمريكي للصين، عبر منعها من التمدد البحري شرقا خارج الأرخبيل الممتد من الفلبين جنوبا الى اليابان شمالا مرورا بتايوان، حيث تسعى الولايات المتحدة الى احتواء النفوذ الصيني داخل هذا الجدار الطبيعي بل ومزاحمته ضمن حيزه المغلق ذاته عبر توسيع الوجود الأمريكي في بحر الصين، منفردة تارة وعبر شبكة من التحالفات تارة أخرى تضم في الغالب اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وهي الدول الأكثر تخوفا من تصاعد النفوذ الصيني، توازيا مع سعيها الدائم لاحتواء الجموح الصيني في الامتداد غربا تجاه آسيا الوسطى كحلقة رئيسية في مشروع الحزام والطريق الممتد برا نحو أوروبا؛ في حين يتصاعد الجهد الأمريكي للتضييق على خطوط ومصادر امدادات الطاقة نحو الاقتصاد الصيني، والبداية كانت بفنزويلا ولا تخرج الحرب الامريكية الراهنة على ايران عن هذا المبتغى الأمريكي، فضلا عن تصاعد حمى التنافس على المعادن النادرة وبخاصة في افريقيا وامريكا الجنوبية ضمن استراتيجية أمريكية تسعى لكسر الاحتكار الصيني بداية بالموارد ولاحقا إعادة التصنيع اللتان تهيمن الصين عليهما بنسب متفاوتة تتجاوز أحيانا نصف ما يمتلكه ويستحوذ عليه دول العالم كافة.

تفرض هذه المعطيات سؤالا جوهريا عما مدى واقعية قيام تكتل مناهض قد يجمع قوى كبرى كالصين وروسيا؟ قد يمتد لقوى أخرى متوسطة عانت وما زالت كذلك من أنماط متعددة من سياسات الضغط الأمريكي تصادمية كانت ام احتوائية، سواء عبر التقويض او العزل واحيانا الغزو أو غيرها من سبل الاخضاع، وان كانت سياسة إدارة ترامب الراهنة لم تستثني لا حليفا ولا خصما، بل ان تداعياتها قد نالت من الحلفاء قبل الخصوم سعيا لتحقيق مكاسب قصيرة المدى، في سابقة لم تتبناها أي إدارة سابقة منذ ثمانية عقود، حتى لو اراد البعض الاستناد لسياسات ايزنهاور تجاه الحلفاء الأوروبيين عقب العدوان الثلاثي على مصر وسياسات نيكسون بفصل الدولار على الذهب

**فشلت روسيا في سد ثغرات أخرى بعد انضمام فنلندا الدولة المجاورة فضلا عن انضمام دول أخرى كانت تتخذ مسار الحياد على غرار السويد لحلف الناتو**

والتي ألحقت اضرارا بالحلفاء، غير أن هذه الاحداث امتزجت بسياسات مناقضة وازنت بين المزايا والتكاليف التي يُعنى بها هؤلاء الحلفاء، على النحو الذي جعل من هذه السياسات اقرب الى الإجراءات التكتيكية التي لم تحمل في طياتها أي ابعاد استراتيجية على علاقات الولايات المتحدة وحلفائها، حيث مزجت الأخيرة بين ما هو تكتيكي عقابي واستراتيجي تعاوني، وقد تمثل الأخير في اتباع واشنطن لاستراتيجية الازدهار المتبادل عبر دعم مشاريع إعادة بناء أوروبا اقتصاديا.

لعل من السابق لأوانه بلورة إجابة وافية عن الاشكال السابق المرتبط بواقعية نشوء قطب صيني روسي موازن وذلك لجملة من الأسباب، أهمها صعوبة الحكم على تطور الشراكة الراهنة بين روسيا والصين والتي لعبت الحرب في أوكرانيا دورا محوريا في إعادة هندستها خاصة فيما تعلق بتراجع الروس عن بعض الخطوط الحمراء التي عرقلت سابقا تمدد الشراكة بين الطرفين لمستويات متقدمة، تطورها نحو تكتل حقيقي يكون بمثابة قطب موازن للموقع الأمريكي المتفوق، وهو امر له أسبابه سواء فيما تعلق بالتوازن بين طرفي الشراكة خاصة على المستوى الاقتصادي حيث يختل الميزان لصالح الصين بشكل كبير، في حين تراجعت فعالية المستوى العسكري بالنظر للصعوبات الكبيرة التي واجهتها روسيا في حرب أوكرانيا وعجزها عن الحسم، ما يجعل العلاقة اقرب لتابع ومتبوع، أو فيما تعلق بعلاقات الطرفين مع الغرب، فالشراكة التجارية بين الصين والويلات المتحدة تحتم على الأولى قراءة خططها بتأني، وذات المنطق بالنسبة لروسيا التي ازداد تقاربها مع الجانب الأمريكي منذ تولي إدارة ترامب الحكم، توازيا مع استمرار تباعدها مع الجانب الأوروبي، هذا الأخير الذي وتحت وطأة التراجع المستمر في اواسر الشراكة العابرة للأطلسي وضغط حرب الرسوم وإعادة هندسة مشروطية الحماية تحت مظلة الناتو- يجد نفسه امام حتمية إعادة هندسة علاقاته مع الصين، ووسط هذا المشهد المعقد والمتسارع في إعادة صياغة التوازنات من الصعب قراءة حدود تأثير ذلك على خارطة توزيع النفوذ بين كل اللاعبين.

> **لم تكن الترامبية الجديدة نسخة معزولة عن جوهر الادراك الاستراتيجي الأمريكي الأصيل بقدر ما كانت مرحلة ضرورية لها استثناءاتها**

## «الترامبية» النسخة الأكثر تطرفا من ممارسة القوة بلا قيود:

لم تكن الترامبية الجديدة نسخة معزولة عن جوهر الادراك الاستراتيجي الأمريكي الأصيل بقدر ما كانت مرحلة ضرورية لها استثناءاتها، جاءت لتتماشى مع مقتضيات استمرار روح الهيمنة الامريكية، ولكن بديناميات جديدة وسط

ظروف جديدة، سواء تلك المرتبطة بالداخل الأمريكي أو بخارجه مختلفة عما ساد سابقا، على النحو الذي مزجت فيه الترامبية بين احياء عقيدة الآباء المؤسسين، سواء فيما تعلق بإعادة احياء أصول الهوية المجتمعية رغم كل ما يعيبها من تناقضات، أو ما تعلق بإعادة إحياء الحمائية والانعزالية ضمن حدود معينة رغم كل ما يشوبها من عوائق، ففي الأخير لا يمكن للولايات المتحدة أن تستسلم لمغريات ووعود الترامبية من اجل الانفصال عن دورها في نظام دولي هي من صنعته، فبقدر ما ليزال العالم بحاجة للولايات المتحدة بقدر ما لتزال الولايات المتحدة بحاجة للعالم، وهو ما يجعل الانعزالية الترامبية امام حدود لا يمكن تجاوزها لما لها من تكاليف تقع ضمن مقتضيات الأمن القومي الأمريكي وحماية موقع الولايات المتحدة المتفوق.

في مقابل ذلك مارست الترامبية القوة غير المقيدة بأي قواعد، على نحو غير مسبوق وخارج المسلمات التقليدية، رغم حرصها على تفادي الحروب طويلة المدى عبر تحقيق اقصى المكاسب من خلال صدمات خاطفة، فطوال الحروب الامريكية السابقة منذ الحرب العالمية الثانية مارست الإدارات الامريكية المتعاقبة ذلك بمستويات متفاوتة، كون الجمهوريين عادة ما يبدون ميولا اكبر للقوة الخشنة مقارنة بنظرائهم الديمقراطيين الأقل اعتمادا على ذلك، غير أنه تباين ظل محصورا داخل اطار البنية القانونية والمؤسساتية التي وضعتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وفرضتها على الجميع طوعا او كرها، في حين كسرت الترامبية جلّ هذه المسلّمات وبخاصة خلال العهدة الثانية، خارج المألوف وعبر معادلة صفرية تحاول الاستحواذ على كل المكاسب بطريقة غير متكافئة بشكل كبير، وهو ما ينافي قاعدة المنفعة المتبادلة التي لطالما اتسمت بها السياسة الامريكية وبخاصة تجاه الحلفاء والشركاء بل قد يمتد ذلك أحيانا للمنافسين، حيث عادة ما يتم توزيع المكاسب بقدر الأعباء، ولعل أن ما يحدث في الناتو والضغط الأمريكي على الشركاء لزيادة الأعباء المالية داخل الحلف بشكل غير متوازن مع حجم ما يحققونه من مكاسب يقع ضمن هذا التفسير، ما جعل الشركاء اقرب للمنافسين بل أحيانا اسوء منهم، واذا نالت الترامبية الكثير من مرادها من بعض الدول الضعيفة التي أبدت استجابة مقبولة للضغوط القسرية بسبب عدم قدرتها على الاستمرار خارج المظلة الامريكية، إلا أن دولا أخرى لها مقومات الصمود قد أبدت رفضا لهذا الوضع كفرنسا واسبانيا وألمانيا وحتى بريطانيا الحليف الانجلو ساكسوني الأكثر قربا الذي نال نصيبه هو الآخر من الترامبية.

> **ارست الترامبية القوة غير المقيدة بأي قواعد، على نحو غير مسبوق وخارج المسلمات التقليدية**

عمليا تعد فنزويلا وايران نموذجين متناقضين في حدود نجاح وقسور الترامبية في آن واحد، حيث تعبّر الأولى عن حجم المكاسب الممكن تحصيلها من وراء ممارسة القوة غير المقيدة بهدف الهيمنة والخضوع وهو ما تم وبأقل التكاليف، غير أن الاشكال يقع عند محاولة الاستنساخ وجعل ما جرى قاعدة صالحة لكل مكان، وهو ما تثبته حالة إيران التي عجزت الترامبية وبذات النهج عن تحقيق ما كان مرجوا أقله لغاية الآن، فقد اثبتت الاحداث بأن ليس كل ما يراد يمكن تحقيقه، خاصة اذا استنسخت ذات الأدوات وذات الاستراتيجيات في بيئات مختلفة، ورغم أن نتائج هذا القسور الأمريكي تجاه استنساخ النموذجين وتحقيق ذات المستوى من المكاسب لم تظهر بعد، إلا أن تداعياتها قادمة ولو بعد حين، **ليبقى السؤال الأهم مرتبط بمدى تصدع التوازنات الدولية الراهنة والموقع المتفوق للقوة العظمى المهيمنة بما يحدث اليوم؟** اشكال تبقى الإجابة عنه معلقة وقد تتطلب وقتا ليس بالقصير كون الواقع لا يبدي في الأفق من الخصوم من هو قادر على مجاراة الولايات المتحدة في سلوكها المستند لممارسة القوة بلا قيود حتى في بيئة تحمل من التكاليف الكثير، لتبقى هذه التكاليف وفي حال تجاوز ما هو معقول ومتقبل في الداخل الأمريكي أكبر ما قد يلجم هذا السلوك الأمريكي الذي تعتبر الترامبية أحد أكثر نسخه تطرفا.


”

**تعد فنزويلا وايران نموذجين متناقضين في حدود نجاح وقسور الترامبية في آن واحد**

“

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

**Gulf Research Center Jeddah (Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

**Gulf Research Center Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

**Gulf Research Center Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

**Gulf Research Centre Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

**Gulf Research Center Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64